مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد 08 / العـدد: 01 (2024)، ص 130– 156

الهندسة الديمقراطية والنموذج الوطني للإصلاح الديمقراطي و السياسي

Democratic engineering and the national model for democratic and political reform

سيرة عباس [1]

[1] جامعة الجزائر3 ،cira.abbas@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2024/02/21 تاريخ القبول: 2024/03/21 تاريخ النشر: 2024/04/15

ملخص:

تتطرّق هذه الدراسة إلى موضوع مهمّ، يتعلّق بهندسة الاصلاح الديمقراطي والسياسي في الدول النامية الغير ديمقراطية، أو تلك التي فشلت في عملية الانتقال الديمقراطي، وعلاقة ذلك بـ "تبيئة الهندسة الديمقراطية". ولمعالجة هذا الموضوع، يركّز هذا المقال على دراسة أحد أهمّ مخرجات ما بعد الحداثة، وهو مفهوم "الهندسة السياسية"، وما انبثق عنها من مدرسة "الهندسة الديمقراطية ."

و تخلص هذه الدراسة، إلى أنّ هندسة الإصلاح الديمقراطي والسياسي، بهدف تحقيق الانتقال الديمقراطي الآمن والناجح، يتطلّب إبداع نموذج وطني للإصلاح الديمقراطي والسياسي، ينطلق من الخصوصيات الوطنية، ويستفيد من مقاربة ومنهجية مدرسة الهندسة الديمقراطية، ومن مختلف التجارب الديمقراطية الناجحة في العالم.

كلمات مفتاحية: الإصلاح السياسي وعلاقته بالانتقال الديمقراطي، الهندسة السياسية، الهندسة العولمية التوسّعية المهيمنة، الهندسة الديمقراطية، النموذج الوطني للإصلاح الديمقراطي والسياسي

Abstract:

This study addresses an important subject, related to engineering democratic and political reform in non-democratic developing countries, or those that have failed in the democratic transition process, and the relationship of this with “integrating the democratic engineering “

Order to this study concludes that engineering of the democratic and political reform, in achieve a safe and successful democratic transition; it requires creating

a national model for democratic and political reform, which based from national peculiarities, and benefits from the approach and methodology of the democratic engineering school, and from various successful democratic experiences in the world.

Keywords: Political reform and its relationship to democratic transition, the political engineering, the dominant expansionist globalist engineering, the democratic engineering, the national model for democratic and political reform .

المؤلف المرسل: سيرة عباس ، cira.abbas@univ-alger3.dz

مقدمة:

سنحاول من خلال هذا الدراسة التطرّق لأحد المواضيع المهمّة في الدراسات السياسية المقارنة، ويتعلّق الأمر بموضوع أساسي، هو: " تبيئة الهندسة الديمقراطية"، حين هندسة الإصلاح الديمقراطي والسياسي، في الدول الغير ديمقراطية، خاصة الدول النامية التي فشلت في تحقيق الانتقال الديمقراطي. و بالتالي، مناقشة النموذج الأفضل والقابل للتطبيق، الذي يملك أكبر ضمانات للنجاح، والذي يجب أن تتبنّاه هذه الدول، التي تسعى إلى هندسة انتقال ديمقراطي آمن وناجح.

تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول طبيعة نموذج هندسة الإصلاح الديمقراطي والسياسي: هل على هذه الدول النامية أن تأخذ بالنموذج المعولم " للهندسة الديمقراطية"، وتسقطه على الحالة الوطنية؟ أم أنّها يجب أن تبدع حين هندسة الإصلاح الديمقراطي والسياسي، من خلال إيجاد "نموذج وطني للإصلاح الديمقراطي والسياسي" ينطلق من الخصوصيات الوطنية، ويستفيد من " الهندسة الديمقراطية "، ومن مختلف التجارب الديمقراطية الناجحة، بما يوفّر ضمانات أكبر لنجاح الانتقال الديمقراطي المنشود، وبما يسمح بتأسيس تجربة وطنية متميّزة؟ .

والفرضية الأساسية التي تنطلق منها هذه الدراسة، هو أنّ النموذج المطروح، هو "تبيئة" نموذج "الهندسة الديمقراطية"، المعولم، كما هو، دون مراعاة للخصوصيات الوطنية، وهو ما يؤدي إلى فشل عمليات الانتقال الديمقراطي، لأنّها لا تملك الضمانات الكافية لنجاحها على أرض الواقع. وأنّ النموذج

الأفضل والواقعي، والقابل للتطبيق، والذي يملك ضمانات أوفر وأكبر لهندسة إصلاح ديمقراطي وسياسي آمن وناجح، هو ما يمكن تسميته بـ "النموذج الوطني للإصلاح الديمقراطي والسياسي"، الذي ينطلق، حين هندسة هذا الإصلاح، وذلك الانتقال الديمقراطي، من الخصوصيات الوطنية، من جهة، ويستفيد، من مدرسة ومنهجية "الهندسة الديمقراطية"، في إطار مقاربة نقدية، من جهة أخرى، بحيث يتمّ تجاوز معوّقات الانتقال الديمقراطي، للوصول إلى تحقيق انتقال آمن وناجح.

لمعالجة هذا الموضوع سيتم التطرّق في الفرع الرئيسي الأول إلى اتجاهات ومفاهيم الإصلاح الديمقراطي والسياسي، من منظور ما بعد الحداثة، حيث سيتمّ توضيح بعض المفاهيم المفتاحية، خاصة علاقة الإصلاح السياسي بالانتقال الديمقراطي، ومفهوم "الهندسة السياسية"، ومنها المفهوم المنبثق عنها، أي "الهندسة الديمقراطية"، ومقاربة ومنهجية مدرسة الهندسة الديمقراطية في تبيئة وهندسة الإصلاح الديمقراطي والسياسي. في الفرع الرئيسي الثاني سيتم التعرّض إلى النموذج الوطني للإصلاح الديمقراطي والسياسي، حيث سيتمّ توضيح محدّدات النموذج الوطني للإصلاح، خاصة الخصوصيات الوطنية، وكيفية الاستفادة من مدرسة الهندسة الديمقراطية في إطار مقاربة نقدية، وصولا إلى هندسة الإصلاح الديمقراطي والسياسي. مع تسجيل خلاصة و استنتاجات في الخاتمة.

أولا: اتجاهات ومفاهيم تتعلّق بالإصلاح الديمقراطي والسياسي لما بعد الحداثة

للإحاطة بالبيئة العامة المتعلّقة بموضوع هندسة الإصلاح الديمقراطي والسياسي في البلدان النامية الغير ديمقراطية، خاصة منذ التسعينيات، وما تعلّق بالسياق الدولي و المفاهيمي والمعرفي والفكري والفلسفي والسياسي الجديد، من المفيد التذكير أنّها جاء في عصر ما يسمى "ما بعد الحداثة".

وفي إطار تطوّر الدراسات السياسية المقارنة، برزت في حقل العلوم السياسية مفاهيم سياسية جديدة، حاولت أن تربط مفهوم الإصلاح السياسي، بمفهوم الهندسة السياسية، على اعتبارهما منتوجات لما بعد الحداثة. وتعتبر ما بعد الحداثة مرحلة فاصلة في حقل تطوّر التنمية السياسية. وقد بدأت في أوائل

التسعينيات عملية تأسيس اتجاه جديد للتنمية السياسية، وفرض النموذج الثقافي اللّيبرالي الأمريكي، والتي ترتكز على مجموعة من القضايا المركزية، يتمحور حولها علم السياسة المعني بالتنمية[1]. في هذا الإطار تمّ التراجع عن الحديث عن التنمية السياسية عالميا لصالح خطاب الإصلاح السياسي، إذ ظهرت الفكرة المركزية حول الانتصار النهائي لنموذج الليبرالية الديمقراطية، والتي جاء بها "فوكوياما" تحت عنوان "نهاية التاريخ"، وأنّه يجب على مجتمعات العالم إصلاح أنظمتها بما يتّفق وهذا النموذج[2].

تجدر الإشارة، إلى أنّه في عصر ما بعد الحداثة وانتصار الليبرالية، وبروز ظاهرة العولمة، لم يعد من الممكن فهم قضايا التنمية والأمن والبيئة وحقوق الإنسان باعتبارها قضايا ومشاكل وطنية محضة، وبحيث تصبح الدولة هي مجرّد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشا وترابطا، وتنفيذ السياسات العالمية للّحاق بركب الحضارة[3].

1 . بعض المفاهيم المفتاحية المرتبطة بالإصلاح الديمقراطي والسياسي لما بعد الحداثة:

حتى نتمكّن من فهم أعمق لموضوع تبيئة الهندسة الديمقراطية في البدان الغير ديمقراطية، وجب التطرّق إلى جملة من المفاهيم المفتاحية لما بعد الحداثة، والمرتبطة بموضوع الإصلاح الديمقراطي والسياسي.

أ . المقصود بالإصلاح السياسي وعلاقته بالانتقال الديمقراطي في الدول النامية الغير ديمقراطية:

المفهوم المفتاحي الاوّل، تبعا لمقاربة هذه الدراسة، هو مفهوم الإصلاح السياسي، الذي هو مرتبط بمفهوم الانتقال الديمقراطي، في الدول النامية الغير الديمقراطية. وتجدر الإشارة إلى وجوب تبنّي مقاربة خاصة، تأخذ في عين الاعتبار التطوّر التاريخي للمفاهيم في البيئات المختلفة. فالبداية كانت مع مفهوم الإصلاح السياسي، ثمّ ظهر مفهوم جديد، وهو الهندسة السياسية، ومنه الهندسة الديمقراطية، ثمّ الهندسة الديمقراطية للإصلاحات السياسية.

وجدير بالملاحظةّ، أنّه في الدول النامية الغير ديمقراطية، والتي تريد تحقيق الانتقال الديمقراطي، توجد خصوصية حتى في تبنّي المفاهيم المتّفق عليها في أدبيات التحوّل الديمقراطي في العالم. ولذلك يمكن الاستفادة من المقاربة المحترمة للدكتور

"علي خليفة الكواري"، فيما يتعلّق بالتمييز بين الانتقال الديمقراطي والتحوّل الديمقراطي، والذي طبّقها على الوطن العربي، وهي تنطبق على هذه الدول النامية الغير ديمقراطية. ويعني ذلك عدم اعتبار مفهومي التحوّل والانتقال الديمقراطيين، مترادفين، بل هما متمايزان.

إنّ الانتقال الديمقراطي في هذه البلدان هو مرحلة ضرورية وحتمية سابقة للتحوّل الديمقراطي الذي هو أشمل. كما أنّ الانتقال الديمقراطي هو المرحلة الأولية أو القاعدية التي تؤسس لبداية الدخول في عهد جديد، من خلال محاولة معالجة إشكالية الاحتكار السياسي للأنظمة الغير ديمقراطية، والاعتراف بالمشاركة السياسية للشعب، وفتح المجال للوصول إلى السلطة، من خلال التنافس السياسي المفتوح بين مختلف القوى السياسية[4].

يبيّن الدكتور " عبد الفتاّح ماضي"، أنّ المقصود بالانتقال الديمقراطي هو انتقال من حالة الاستبداد إلى حالة المشاركة السياسية الفعّالة من قبل الشعب، أمّا المقصود من التحوّل الديمقراطي فهو الاستمرارية بشكل عام في الممارسة، والتحوّل ضمن مسار واضح، إلى مزيد من المكاسب الديمقراطية[5]. وبالتالي، وقبل الحديث عن التحوّل الديمقراطي في هذه البلدان، وجب التركيز قبل ذلك على الخطوة الأولى الأساسية، والتي هي الانتقال الديمقراطي، وبداية المشاركة السياسية الحقيقية للشعب، وبداية التخلّص من الاحتكار السياسي. كما يعني ذلك، أيضا، بداية معالجة معوّقات الانتقال الديمقراطي، بغرض حدوث ظاهرتي المشاركة في السلطة، والتداول السلمي عليها.

ب . المقصود بالهندسة السياسية:

المفهوم المفتاحي الثاني في هذه الدراسة، هو الهندسة السياسية. هذا المفهوم هو من بين أهمّ مواضيع الفكر السياسي لما بعد الحداثة. وللتذكير، سيتمّ الاستفادة في هذا المجال، خصوصا، من مقالات الأستاذ الدكتور " امحند برقوق"، من الجزائر، باعتباره أحد الأكاديميين البارزين الذين حاولوا التأسيس لمدرسة الهندسة السياسية في الجزائر.

بداية، تبدو العلاقة بين مفاهيم الإصلاح الديمقراطي والسياسي والهندسة السياسية، بأنّها تندرج في إطار تطوّر المفاهيم السياسية في الدراسات السياسية المقارنة. خاصة بعد تفوّق النموذج اللّيبرالي الرأسمالي على النموذج الاشتراكي، وبروز نظرية ما يسمى بنهاية التاريخ، وضرورة بناء تصوّر عالمي موحّد للنموذج السياسي، وللإنسان الفرد، أو ما سمي بـ "الكوسموبوليتانية"، وتعميمهما على كلّ العالم. كما أنّ تعثّر الاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، في كثير من الدول النامية، ساهم في بروز مصطلح الهندسة السياسية، والذي جاء في سياق التطوّر السياسي والفكري لما بعد الحداثة، انطلاقا من تصوّر غربي لما يجب أن تكون عليه الانظمة السياسية في هذه الدول، وهو تصوّر سياسي موحّد ينشأ نمطية قيمية ومعيارية غربية موحّدة.

وتجدر الاشارة، بأنّ الإصلاح السياسي في عمقه، يعني أن يصبح الإنسان هو جوهر العملية السياسية، وخاصة ما

تعلّق بحرية المبادرة، وهذا ما استدعى فلسفة جديدة للإصلاح السياسي، لذلك ظهر مفهوم " الهندسة السياسية " الذي أصبح من أهمّ المفاهيم التي أنتجتها المدرسة الأنجلوسكسونية لما بعد الحداثة. فإن كان الإصلاح السياسي قد ركّز أساسا على برنامج عام لتطوير فعّالية النظام السياسي وإصلاح الحكم، فإنّ الهندسة السياسية، ومن خلالها هندسة الإصلاح الديمقراطي والسياسي، جاءت لإعطاء دفعة جديدة لإنجاح برامج الإصلاح السياسي، وذلك من خلال إدراج أبعاد جديدة لبرامج ومضامين الإصلاح

السياسي، تبعا للتصوّر الغربي، وتصميم وتخطيط علمي لعمليات الإصلاح السياسي، بحيث تتوفّر على ضمانات أكبر للنجاح، وهذا هو ما يفهم، عموما، من مصطلح الهندسة السياسية.

فالهندسة السياسية، هي حراك فكري بنائي معرّفا أساسا بحقوق الإنسان وبالحاجات والأولويات الإنسانية، وحيث تشكّل حقوق المشاركة السياسية المنطلق المعياري الأساسي والمحوري في الهندسة السياسية، وهي عمليات لبناء توافقي مع منطق عولمة حقوق الإنسان والديمقراطية المشاركاتية، بهدف بناء نموذج سياسي ديمقراطي مشاركاتي صالح لكلّ مجتمع[6].

وقد أخذ مفهوم الهندسّة السياسيّة في الحقل السياسي مركزا هاما ومحوريا في الدراسات السياسيّة، من خلال استخدام الأدوات العلمية والفنيّة لتصميم وإنتاج هياكل وعمليات وأنظمة ومؤسّسات في المجتمع، وفقا لمعايير محدّدة وأهداف متّفق عليها، بهدف القيام بتغييرات في المجتمع، وتشكيل أو إعادة تشكيل الهيكلة السياسيّة في أيّ دولة[7]. وعموما أصبح المفهوم العام للهندسة السياسية في أدبيات السياسة يشير إلى عملية إيجاد المؤسّسات والآليات والضمانات الكفيلة بتحقيق الأهداف المرجوة في المجتمع[8].

2 . التمييز بين مقاربتين للهندسة السياسية:

وجب التمييز بين مقاربتين ومدرستين أساسّيتين للهندسّة السياسيّة على المستوى العالمي، هما ما يمكن تسميته، بالمقاربة العولمية التوسّعية المهيمنة، ومقاربة الهندسة الديمقراطية. علما، وأنّ كلاهما يشتركان في المنطلقات، ويشتركان في الهدف العام، وإن كانا يختلفان في بعض الأهداف التفصيلية وفي الاسلوب. إذ ينطلقان من تصوّرات غربية، من خلال تصوّر لحقوق الانسان في إطار نمطية قيمية، ومعيارية غربية موحّدة. كما يهدفان إلى ضرورة تعميم النموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي على بقيّة العالم، باعتباره النموذج العالمي الوحيد القابل للتطبيق في العالم اليوم.

أ . المقاربة العولمية التوسعية المهيمنة:

المقاربة الأولى، وتتعلّق بالمفهوم المفتاحي الثالث، وهي تلك التي تريد فرض نوع من الهندسة السياسية النمطية المنمذجة، بهدف بسط سيطرة القوى المهيمنة على كلّ العالم، وهو ما يمكن تسميته بـ "المقاربة العولمية التوسّعية المهينة". وتتبنّاها القوى الدولية الغربية المهيمنة، وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكية، وذلك من خلال الدفع نحو بناء نظام دولي

معولم ومتحكّم فيه، بفرض أنظمة حكم ذات طبيعة نمطية ومنمذجة، بهدف تشكيل وإعادة تشكيل الهيكلة السياسية العالمية، تبعا لمصالحها ولطموحاتها واستراتيجيتها التوسّعيّة للهيمنة، باستعمال كلّ وسائل الضغط والإكراه، بما فيها الضغوطات والاكراهات السياسية والاقتصادية والمالية، وتتجاوز السيادات الوطنية، وصولا إلى استعمال القوّة العسكرية.

والهدف الحقيقي من وراء ذلك هو ضرب السيادات الوطنية وتجاوز الدول، وأن تصبح مختلف تلك الأنظمة والدول والشعوب تابعة لهيمنة النظام العالمي الجديد، ومندمجة فيما يسمى بالعولمة، المتحكم فيها من قبل القوى الغربية المهيمنة، وعلى رأسها الولايات المتّحدة الامريكية. حيث وظّفت الولايات المتّحدة الأمريكية موضوع حقوق الإنسان لتبرير التدخّل في مختلف مناطق العالم لتحقيق مصالحها:" مع جعل قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مدخلا فكريا وقيميا ووظيفيا لتغيير خارطة العالم، بما يتوافق والواقع الجيوستراتيجي الأمريكي، ومنظورها الهيمني على العالم "[9].

وفي هذا الصدد، تمّ توظيف مؤسّسات الحكم العالمي (نظام الأمم المتّحدة) لشرعنة تدخّل أمريكا في الدول، وتوظيف المؤسّسات الفكرية الأمريكية وروافدها في عالم التسيير العلمي والفكري لصالح التدخّل الأمريكي، إنّه ببساطة منطق غربنة العالم، في إطار ما يسمى بالرشادة الكونية، والمقصود هو فرض نموذج نمطي غربي أمريكي، ورفض بروز أو تبلور أيّ نموذج آخر، أو بديل حضاري مخالف للنموذج المفروض والمهيمن، وتحويل الدول من دول سيّدة إلى دول منطقية قابلة للاندماج في حركات ما بعد الحداثة

للعولمة[10]. وفيما يتعلّق بأساليب تجسيد هذه الهندسة السياسية في الواقع، فإنّ الغرب يستعمل ما يسمّى "بالهندسة التغييرية"، من خلال عنصرين، هما التدخّل في شؤون الدول الأخرى وتجاوز السيادات الوطنية، أو من خلال استعمال القوّة المادية والعسكرية لإعادة تشكيل أنظمة الحكم في العالم[11].

وعليه، فنحن هنا أمام هندسة سياسية توسّعية للهيمنة الغربية، حيث يتمّ استعمال مختلف الوسائل و الأدوات، بما فيها الأجهزة والمؤسّسات والمنظّمات المختلفة، المندمجة والمنسجمة مع استراتيجيته التوسّعية المهيمنة، والمدعومة والمموّلة من طرفه، أو من طرف روافده، متجاوزا للسيادات الوطنية، بل ومتجاوزا لدور الدولة، الذي هو أساسي في الدول النامية التي تتطلّع إلى انتقال ديمقراطي ناجح، ودون احترام الخصوصيات الحضارية، للتدخّل من أجل فرض نموذج نمطي من هندسة الإصلاح الديمقراطي والسياسي، عن طريق الإكراه والضغوطات، وحتى المغريات، للدفع بهذه الدول إلى الاندماج في حكم عالمي عابر للحدود، وتحت وصاية الاستراتيجية العولمية التوسّعية المهيمنة.

ب . مقاربة الهندسة الديمقراطية ومنهجيتها في هندسة الإصلاح الديمقراطي والسياسي:

المقاربة الثانية، تتعلّق بالمفهوم المفتاحي الرابع، وما يسمى بـ " الهندسة الديمقراطية"، وبمقاربة ومنهجية "مدرسة الهندسة الديمقراطية" في هندسة الإصلاح الديمقراطي والسياسي. والتي تعني أنّ الفلسفة والمنطلقات والمبادئ والتصوّر الخاص بالنموذج السياسي المراد بناؤه، والتي على ضوئها يتمّ صياغة وهندسة الإصلاح الديمقراطي والسياسي، ترتكز أساسا، على الفلسفة

والمبادئ والشرعية الديمقراطيتين. فالهندسّة السياسية الديمقراطية، تهدف إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي راشد، يقوم على فلسفة حقوق الإنسان، ومركزية الفرد المواطن لتحقيق حاجاته في إطار فلسفة للحكم أكثر تفاعلية وشفافية، وأقرب إلى المواطن وأكثر إشراكا له. وتكرّس هذه الهندسّة السياسية، الديمقراطية التشاركية كنموذج للحكم، والحكم الراشد كنموذج للتسيير العقلاني.

حيث أنّ الأنظمة السياسية في ظلّ العولمة السياسية، تتصف بالرشادة، وتقوم على منطق المشروعية، كما تقوم الرشادة السياسية على الجمع الذكيّ بين الحاجة للاستقرار السياسي، وضرورة الاستجابة لحاجات ومطالب المجتمع، كما تهدف الهندسة الديمقراطية إلى بناء أنظمة سياسية تتميّز بالعقلانية والفعّالية والجودة، وحيث النظام السياسي العقلاني يضمن في النهاية درجات عالية من العدالة الاجتماعية والسياسية، من جهة، والاستقرار السياسي المزمن، من جهة أخرى[12].

وتتبنّى هذه المدرسة منهجية خاصة لتبيئة الديمقراطية في الدول النامية الغير ديمقراطية، من خلال منهجيتها لهندسة الإصلاح الديمقراطي والسياسي، للوصول إلى تحقيق انتقال ديمقراطي ناجح. وذلك من خلال استخدام الأساليب والأدوات والمناهج العلمية لتصميم المؤسّسات السياسيّة، وتشكيل وإعادة تشكيل الهيكلة السياسية لأيّ دولة، ولكن بأسلوب سلمي وتشاركي، قد يكون على ضوء نصائح أو اقتراحات إلى حكومات الدول النامية، أو بتقديم استشارات لها، أو أكثر من ذلك بالاشتراك في بلورة الحلول مع هذه الحكومات والشعوب المعنية، لتجاوز صعوبات الانتقال الديمقراطي.

إنّ منهجية هذه المدرسة تعني مرافقة هذه الدول وتلك الشعوب بمختلف وسائل الإقناع، وتقديم المساعدات والخطط والآليات، لتبنّي هندسة ديمقراطية للإصلاح السياسي، وتصميم وبناء العمليات السياسية والهياكل والنظم، على أساس المبادئ والشرعية الديمقراطيتين، من خلال حزمة من الإصلاحات الدستورية والقانونية المناسبة، مع الأخذ في عين الاعتبار مختلف الاكراهات والتحدّيات المحيطة، والتنبّؤ بمختلف الصعوبات، والعمل على تخطّيها، لتجاوز معوّقات الانتقال الديمقراطي بأقلّ تكلفة. وهو ما عبّر عنه الأستاذ الدكتور " امحند برقوق" بـ "الهندسة التغييرية"، في عنصرها الثالث، والتي تعني انتقال النظام الغير ديمقراطي تدريجيا نحو نمط الديمقراطية المشاركاتية بمرافقة دولية[13].

في هذا الإطار، يمكن التذكير ببعض المؤسّسات والمنظّمات في العالم، التي تتبنّى مقاربة ومنهجية الهندسة الديمقراطية للإصلاح الديمقراطي والسياسي. ولعلّ من أبرزها هما: "المؤسّسة الدولية للديمقراطية والانتخابات"–IDEA–و"البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة"–UNDP–. فالهندسة الديمقراطية تزيد بصفة

عامة من فرص نجاح عملية الانتقال السلمي للدولة الجديدة المطلوبة، بحيث يساعد مهندسو الديمقراطية على تصميم وخلق وتنفيذ الاستراتيجيات، بما في ذلك استراتيجيات التحوّل إلى الديمقراطية، بالإضافة إلى ضبط وتكييف الاستراتيجية باستمرار كلّما دعت الحاجة، مع الحرص على ضمان الاستقرار وتجنّب الهزّات وتبنيّ التدرّج، وضرورة الأخذ بعين الاعتبار ظروف كلّ بلد، حين هندسّة الانتقال الديمقراطي، بحيث يكون الانتقال بطريقة سلسة، وبطرق سلمية، وبأقلّ التكاليف[14].

يمكن اعتبار المؤّسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات" أيديا"-IDEA-، أهمّ مثال للمؤسّسات والمنظّمات الدولية المهتمّة بهندسة الإصلاح الديمقراطي والسياسي في العالم، ومن أحسن النماذج التي تعبّر عن منهجية مدرسة الهندسة الديمقراطية. وبغية الوصول إلى تحقيق رسالتها، تركز " أيديا" في عملها على:"...قدرة المؤسّسات الديمقراطية على تحقيق نظام سياسي يتّسم بالمشاركة العامة وعدم التمييز، ويفضي إلى تشكيل حكومات تمثيلية تخضع للمساءلة، وتستجيب لاحتياجات المواطنين وتطلّعاتهم، ويرتكز إلى مبدأ سيادة القانون والتساوي في الحقوق"[15].

وتؤمن "أيديا بأنّ الديمقراطية قيمة وغاية ذات طابع عالمي، ولكنّها عملية سياسية محليّة موروثة، ترتكز على قيادة محليّة، وتبنّي محلّي لعملية بناء الديمقراطية. ويعتبر ذلك من أهمّ خصائص هذه المنهجية، وما يمكن تسمّيته بـ " مدرسة الهندسة الديمقراطية للإصلاح السياسي"، وعلاقة ذلك بضرورة الانطلاق من البيئة المحليّة في بناء الديمقراطية، إذ تستند هذه المؤسّسة إلى آراء المواطنين والثقافة المحليّة، لتبيئة الديمقراطية. كما تؤمن هذه المؤسّسة بأنّ المواطنين هم الأقدر على تحديد أولويات الإصلاح[16].

كما تشير "أيديا"، إلى أهمية خصوصية الأوضاع، وعامل الوقت، حين هندسة الإصلاح الديمقراطي والسياسي، حيث يحتاج كلّ بلد لأن يحقّق خياراته الخاصة، وأن يشكّل مؤسّساته الديمقراطية:"... بما يوافق أوضاعه الثقافية والسياسية والتاريخية الخاصة. ويحتاج كلّ بلد لحيّز ووقت لتطوير أجندة إصلاحه

الخاصة، واستراتيجيته لإشاعة الديمقراطية. ولانخراط ناجح في دعم عملية إشاعة الديمقراطية، ينبغي على اللاّعبين الدوليين أن ينموا مصداقيتهم بترسيخ التعاون القائم على حوار صادق والتزام بعيد المدى"[17].

ثانيا: النموذج الوطني للإصلاح الديمقراطي والسياسي:

في إطار المساهمة فيما يسمى بـ " تبيئة الهندسة السياسية الديمقراطية في الواقع المحلّي الوطني"، وجب التطرّق إلى كيفية النجاح في تبيئة هذه الهندسة، في بيئة مختلفة عن تلك البيئة التي نشأت فيها، أي مختلفة عن البيئة الغربية، وهو ما تعبّر عنه هذه الدراسة بـ " النموذج الوطني للإصلاح الديمقراطي والسياسي"، وهو المفهوم المفتاحي الرابع في هذه الدراسة. ذلك أنّ إسقاط النموذج الغربي المعولم للهندسة الديمقراطية، على واقع مختلف، دون الاخذ في عين الاعتبار الخصوصيات الوطنية، والعوائق على المستوى الوطني، التي تقف في طريق نجاح الإصلاح الديمقراطي السياسي، يؤدي، بالضرورة، إلى الفشل في تبيئة هذه الهندسة، وبالتالي، الفشل في تحقيق الانتقال الديمقراطي المنشود.

وهو ما انتبه إليه المختص الأمريكي في علم الاجتماع السياسي، الأستاذ "وايارد"، الذي اعتبر استيراد نموذج آخر أجنبي عن البيئة المعنية، قد يؤدّي، إلى عكس الأهداف والنتائج المرجوة، أي الفشل في التكيّف مع الظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية التي وجدت نفسها تعمل فيها[18].

وتعدّ إشكالية المرجعية والنموذج من بين الإشكاليات الكبيرة الخاصة بالإصلاح الديمقراطي والسياسي، التي تواجه المجتمعات والدول التي لم تعرف، أصلا، المرحلة الأساسية، أي تجربة الانتقال الديمقراطي، أو حاولت، ولكنّها فشلت في تحقيقه. ويطرح دائما نفس السؤال الكبير والجوهري: من أين ننطلق؟ وأيّ نموذج نتّخذه كمثال وقدوة للنجاح في تحقيق الانتقال الديمقراطي الآمن والناجح؟ وبالتالي، هل هناك ضرورة للتفكير في نموذج محلي وطني خاص، أم يكفي تبنّي النموذج المعولم؟ مع العلم، كما سبق الإشارة إليه، وأنّ العالم يعيش، اليوم، هيمنة النموذج الغربي –بل، هيمنة النموذج الأمريكي تحديدا –في الانتقال الديمقراطي والإصلاح الديمقراطي والسياسي.

والدول النامية الغير ديمقراطية، التي تسعى لإقامة انتقال ديمقراطي آمن وناجح، في حاجة إلى ضرورة إبداع نموذج وطني يرتكز على حسن التفاعل مع الأوضاع الخاصة لهذا الواقع الوطني، وليس اللّجوء إلى اسقاط النموذج المعولم كما هو. والمقصود هنا، حين يبادر المعنيون بالإصلاح الديمقراطي والسياسي على مستوى هذه المجتمعات وتلك الدول، الى ضرورة تبنّي نموذج سياسي ديمقراطي وطني ذي رؤية متكاملة، ينطلق من الخصوصيات الوطنية، ويستفيد من الهندسة الديمقراطية، كبديل عن النموذج الغير ديمقراطي القائم، والذي تسميه هذه الدراسة بـ " النموذج الوطني للإصلاح الديمقراطي والسياسي".

ولا يمكن الإحاطة بكلّ جوانب هذا الموضوع المعقّد والعميق في هذه الدراسة، فهو يحتاج إلى إبداع خاص، كما يحتاج إلى العديد من الدراسات المتخصّصة والمستقلّة، وأنّ ما يمكن الوقوف عليه هنا، هي المحدّدات الأساسية لهذا "النموذج الوطني للإصلاح الديمقراطي والسياسي"، ومعالم لكيفية هندسة هذا النموذج الوطني، حتى يكتب له النجاح على أرض الواقع.

1 . محدّدات النموذج الوطني للإصلاح الديمقراطي والسياسي:

يقصد بالمحدّدات، تلك الحدود التي يجب احترامها وعدم تجاوزها، أو ذلك الإطار العام الذي يجب التقيّد به، حين هندسة النموذج الوطني للإصلاح الديمقراطي والسياسي، حيث يتمّ في إطارها رسم وتحديد معالم هذا النموذج، للوصول إلى تحقيق انتقال ديمقراطي آمن وناجح. ومن خلال ما سبق، يتضّح أنّ المحدّدين الأساسيين اللذان يرتكز عليهما هذا النموذج، هما، خصوصيات المجتمع والدولة المعنيين بهندسة الإصلاح الديمقراطي والسياسي، ثمّ المحدّد المتعلّق بالاستفادة من مدرسة ومنهجية الهندسة الديمقراطية. وهما يشكّلان، في نفس الوقت، الأسس والمرتكزات التي يقوم عليها هذا النموذج. وقبل الحديث عن هندسة النموذج الوطني للإصلاح الديمقراطي والسياسي، وجب شرح مضمون هذين المحدّدين الأساسيين، كما يلي:

أ . الخصوصيات الوطنية:

على ضوء الدراسات السياسية المقارنة، يتّضح بأنّ تجارب الإصلاح الديمقراطي والسياسي، الناجحة في العالم، هي تلك التي انطلقت من خصوصياتها الحضارية والثقافية، وأحسنت التعامل مع أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واستفادت من التجارب العالمية الناجحة، وخاصة منهجية الهندسة الديمقراطية.

وتعدّ الخصوصيات الوطنية، من أكبر المحدّدات، وفي نفس الوقت من أكبر التحدّيات التي تواجه عملية الانتقال الديمقراطي في المجتمعات والدول الغير ديمقراطية. فهاته الأنظمة أو تلك التجارب، وهي تسعى لتبيئة الهندسة الديمقراطية، وجب أن تأخذ في عين الاعتبار خصوصياتها، وظروفها وأوضاعها المحيطة، ومنها التحدّيات الثقافية، والتركيبة الاثنية والقبلية، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وطبيعة النظام السياسي السائد، والتطوّر السياسي والثقافة الديمقراطية السائدة، وكذا التحدّيات الجيوسياسية، تبعا للموقع الاستراتيجي للبلد المعني، والتهديدات والمخاطر المحيطة.

وهو ما يعبّر عنه بالتنمية السياسية الديمقراطية المتوافقة مع القيم الثقافية والتاريخية للدول، وأنّ على هذه الأنظمة أن تعمد إلى إدراك فعلي للرهانات الاستراتيجية الجهوية والعالمية، مع الوعي بضرورة تكوين الشروط الداخلية الكفيلة لإحداث تغيير ديمقراطي[19]. ولا يمكننا استيراد نموذج إصلاح من بيئة أخرى، دون الأخذ في عين الاعتبار الخصوصيات الحضارية والثقافية، فلكلّ مجتمع خصوصيّاته. فالتميّز الحضاري والثقافي هو المحدّد والمدخل والمرتكز الأساسي لأيّ نموذج وطني في الإصلاح الشامل، وخاصة في الإصلاح الديمقراطي والسياسي.

وتشكّل التجارب الآسيوية، أحد أبرز نماذج الإصلاح الديمقراطي والسياسي القريبة من تجارب المجتمعات والدول النامية الغير ديمقراطية. وفي هذا الصدد، أشارت الأستاذة الدكتورة "هدى ميتكيس "، إلى محاولات للتوصّل إلى صيغة عالمية لاستراتيجية الإصلاح السياسي، والانتقال الديمقراطي، حتى بالنسبة للدول التي تتّسم بخصوصية ثقافية، وهذا ما ذهب إليه الأستاذان" أودونيل" و" شميتر"، وغيرهما،

بينما كان هناك في آسيا حرص على الحفاظ على الخصوصية الثقافية، والتعامل بحذر مع الإصلاح الديمقراطي والسياسي[20].

فالمجتمعات حريصة على عدم فقدان هويّتها وخصوصيتها، وفي نفس الوقت تسعى لإقامة نظام ديمقراطي لا يتجاهل هذه الهويّة وهذه الخصوصيّة، فالديمقراطية تجربة إنسانية عالمية يمكن الاستفادة منها حسب ظروف كلّ مجتمع ومعطياته: " فهي ليست دواء عاما لأوضاع متباينة حضاريا، ومعقّدة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، يوصف دون تهيئة ودون تراكم تاريخي يتناسب مع طبيعة كلّ مجتمع و مرجعياته"[21].

ب . الاستفادة من مدرسة الهندسة الديمقراطية في إطار مقاربة نقدية:

المحدّد الثاني الأساسي، حين صياغة النموذج الوطني لهندسة الإصلاح الديمقراطي والسياسي، هو الاستفادة من مدرسة الهندسة الديمقراطية، والتي كما سبق شرحه، تختلف عن مقاربة الهندسة التوسّعية العولمية المهيمنة، المرفوضة. ذلك أنّ الهندسة الديمقراطية هي من المحدّدات والروافد المعرفية والنظرية والتجارب السياسية المفيدة والمهمّة، في هندسة الإصلاح الديمقراطي والسياسي. فمقاربة ومنهجية مدرسة الهندسة الديمقراطية، هي المقاربة التي يمكن للمجتمعات والدول النامية، التي تسعى لتحقيق انتقال ديمقراطي آمن وناجح، من الاستفادة منها بذكاء وحكمة، ولكن، دون نقلها حرفيا، أو اسقاطها مباشرة على الحالة الوطنية، بل، في إطار مقاربة نقدية.

ويكون ذلك، بالاستفادة، خاصة، من منهجية هذه المدرسة حين هندسة هذا الإصلاح، والتي تعني تصميم وتنفيذ العمليات والمؤسّسات السياسية على ضوء المبادئ والشرعية الديمقراطيتين، والتي تعني، أيضا، في جوهرها، إقامة إصلاحات سياسية ترتكز على الديمقراطية كنموذج للحكم، ومحورية حقوق الإنسان والمشاركة السياسية، ومحورية مؤسّسة البرلمان، والحكم الراشد كنموذج للتسيير العقلاني، وصولا إلى إقامة نظام ديمقراطي فعّال ودائم.

في هذا الإطار، وجب التنبيه مرّة أخرى، إلى إشكالية فكرية وسياسية أساسيّة، مفادها أنّ عالم ما بعد الحداثة، كما كان عالم الحداثة، يقومان على مبدأ العولمة الغربية، الذي يقوم بدوره على قيم العلمنة والفردية والحريّة وحقوق الإنسان. والقول أنّ ما بعد الحداثة يأخذ بعين الاعتبار مسألة الخصوصيّة الثقافية، ليس قولا موضوعيا، حيث يتمّ عادة، التغاضي، أو حتى القفز، على كلّ من الخصوصيات الوطنية، والسيادة الوطنية، ودور الدولة، وقد تأكّد ذلك، خاصة، بعد انتشار أفكار العولمة السياسية، والمواطنة العالمية، والانتماء العالمي.

وتطرح هنا إشكالية أخرى، وهي أنّ القيم التي تسعى لنشرها الهندسة السياسية، هي في الأصل قيم سياسية ليبرالية جديدة، في عالم ليس بالضرورة مقتنعا بعالمية هذه القيم، ولا بإمكانية تحقيقها في الواقع، ذلك أنّ هذا الطرح الغربي لا يأخذ في الحسبان، لا القيم الخاصة بالشعوب والدول، ولا تاريخها، ولا خصوصياتها المجتمعية، والتاريخية، والنتيجة أنّ هذا الوضع لا يساعد على الاندماج، ولكن يؤجّج الصراع[22]. وعليه، فالهندسة السياسية، كتخصّص ومجال علمي جديد، هي نظرية منتقدة، وهي تحتاج إلى مرافقة نقدية، مع اعتماد خطّة عمل جماعية للباحثين من أجل بناء مدارس وطنية في هذا التخصّص العلمي، الغنيّ باستخدام أساليب البحث الحديثة، وبمنطق عبر تخصّصي[23].

ورغم هذه الانتقادات الموجّهة الى مدرسة الهندسة السياسية، ومنها الهندسة الديمقراطية، والتي هي مدرسة منبثقة عن البيئة والحضارة والفكر الغربي، وتؤمن بالنموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي، باعتباره النموذج العالمي الصالح لكلّ الدول والشعوب. إلاّ أنّه من إيجابيات هذه المدرسة، كما سبق الإشارة إليه، خاصة بعد التطوّرات التي عرفتها مؤخّرا، هو إيمانها

بضرورة إشراك الحكومات والشعوب في بلورة برامج الإصلاحات السياسية، على أساس المبادئ والشرعية الديمقراطيتين، مع الأخذ في عين الاعتبار ظروف كلّ بلد. ومن إيجابيات مدرسة الهندسة الديمقراطية، أيضا، أنّها لا تسعى للهيمنة، بل تسعى لإقامة نظام دولي أكثر عدلا واستقرارا وتعاونا، ليس من خلال

فرض رؤيتها بالقوّة والاكراه والضغط، كما تؤمن به مقاربة الهندسة التوسّعية العولمية المهيمنة، بل تتبنّى أسلوب الاقناع والاقتناع، واشراك الدول والشعوب المعنية في صياغة هندسة الانتقال الديمقراطي.

هذه المقاربة والمنهجية هي الطريق الصحيح في " تبيئة" الديمقراطية في الدول النامية الغير ديمقراطية، خاصة تلك التي فشلت في تجارب الانتقال الديمقراطي. وهو الشيء الذي أكّدته خلاصة أحد تقارير مؤسّسة "أيديا"، الذي قدّمته إلى الاتحاد الأوروبي، بأنّ الكلمة الرئيسة، هي" الحوار" و" الشفافية"، وأنّه يتوجّب تطوير جدول أعمال عالمي لبناء الديمقراطية، وعلى ضرورة الانطلاق من البيئة المحليّة في بناء الديمقراطية، وعدم فرض برامج الإصلاح السياسي على دول العالم النامي، بل تبنّي الشراكة مع تلك الدول والحكومات والمجتمعات المعنية بهندسة الإصلاح الديمقراطي والسياسي، بالاستناد إلى شراكة حقيقية وثقة متبادلة، بدل مجرّد وضع الحلول، مع إمكانية تكييف الأساليب والوسائل كي تناسب الظروف الخاصة المحيطة بكلّ منطقة[24].

2 . هندسة النموذج الوطني للإصلاح الديمقراطي والسياسي:

ممّا سبق، يتضّح أنّ هندسة النموذج الوطني للإصلاح في الدول النامية الغير ديمقراطية، يتطلّب حتما، إبداع نموذج خاص، يهدف إلى هندسة انتقال ديمقراطي، يتّميّز بالواقعية، والقابلية للتطبيق، ويوفّر أكبر ضمانات ممكنة للانتقال الآمن والناجح، يسمى بـ:" النموذج الوطني للإصلاح الديمقراطي والسياسي"، وصولا إلى تحقيق نظام سياسي ديمقراطي فعّال ودائم. هذا الابداع الخاص، يعني كذلك، النجاح في حلّ المعادلة الصعبة، كما تبيّنه التجربة الآسيوية، من خلال تحقيق المواءمة بين الواقع المحلّي والخصوصية الثقافية، من ناحية، وبين المستجدات المعاصرة، من ناحية أخرى[25].

فالمطلوب التعمّق في فهم الواقع، وعدم إسقاط النظريات العالمية الجاهزة على هذا الواقع، ولكن ضرورة " تبيئة " هذه النظريات، من خلال ما يسمى بفنّ إسقاط الأحكام على الوقائع، ومن خلال، أيضا، التوفيق بين اعتبارين، هما العالمية والخصوصية: " العالمية التي تنطلق من وحدة المشاكل التي تواجهها

المجتمعات في سياق تطوّرها السياسي، والخصوصية التي يفرضها اختلاف الثقافات ونظم القيم والخبرات التاريخية"[26]. وللنجاح في هذه المعادلة، وكسب رهان هندسة نموذج وطني للإصلاح، آمن وناجح، فإنّه وجب على المبادرين بهندسة الإصلاح الديمقراطي والسياسي في هذه الدول، التصدّي للعديد

من التحدّيات التي تواجه هذا الإصلاح، وعلاقة ذلك بأهمّ مضامين هذه الاصلاح، لتجسيده على أرض الواقع، وتحقيق ذلك الانتقال الآمن والناجح.

أ . أهمّ تحدّيات هندسة النموذج الوطني للإصلاح الديمقراطي والسياسي:

لعلّ التحدّي الأساسي الذي يواجه المبادرين بعملية الإصلاح، وهندسة النموذج الوطني للإصلاح، هو في كيفية تحديد وتثمين الخصوصيات الوطنية الجوهرية التي تمثّل تميّز هذا الشعب وتلك الامّة، ليرتكز عليها صلب مشروع الإصلاح الوطني الشامل. والمقصود هو تلك الخصوصيات الحضارية الوطنية التي هي محلّ اجماع وطني، وتشكّلت عبر التاريخ، والتي أصبحت تمثّل جوهر عقائد وتصوّرات وثقافات هذا الشعب وتلك الأمّة.

كما يعني أيضا، التوافق مع الحقائق والأوضاع الثقافية والتاريخية والاثنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. ذلك أنّه لا يمكن التخلّي في المقابل عن كلّ الخصوصيات التاريخية–الثقافية التي تميّز الشعوب والأمم الأخرى، وبالتالي، ضرورة العمل على " الاستنبات" (التبيئة) النظرية في بيئتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المتميّزة، مع عدم تجاهل العوامل الخارجية والانجازات الديمقراطية التي حقّقتها المسيرة الديمقراطية في العالم، كما يجب أن تكون أيّ تجربة ديمقراطية، في نفس الوقت، أصيلة ومنفتحة على الآخر[27].

ويعدّ من أهمّ تحدّيات النجاح في هندسة النموذج الوطني للإصلاح الديمقراطي والسياسي، هو حسن الاستفادة من مقاربة ومنهجية مدرسة الهندسة الديمقراطية، ومن كلّ تجارب الانتقال الديمقراطي الناجحة والقريبة من البيئة المعنية، في ظلّ مقاربة واقعية. ويتطلّب ذلك النجاح في فتح حوار عميق وجدّي

مع روّاد هذه المدرسة وتلك التجارب الناجحة، من خلال أسلوب المشاركة والحوار، وحسن توظيف الأفكار الجيّدة التي تفيد في هندسة هذا الإصلاح الوطني، وخصوصا، منهجية هندسة الإصلاح الآمن والناجح. ومن خلال التعاون لبلورة الحلول الممكنة، والتخطيط العلمي لتبيئة الديمقراطية على أرض الواقع، لتجاوز صعوبات ومعوّقات الانتقال الديمقراطي، وبأقلّ تكلفة.

يعتبر أيضا، أسلوب الإصلاح المنشود، من أهمّ تحدّيات هندسة هذا النموذج. فبالنظر إلى خصوصيات الأوضاع المختلفة، والتحدّيات والاكراهات والمخاطر الداخلية والخارجية المحيطة بالدولة المعنية بهندسة هذا الإصلاح، وجب النجاح في تفكيك مختلف القنابل الموقوتة التي قد تؤدي إلى افشال أو اجهاض التجربة الديمقراطية، من خلال حسن التعامل مع مختلف هذه المعطيات، وخاصة حسن اختيار أسلوب وطريقة الإصلاح الأفضل والانسب بحسب كلّ بلد، وفي حسن تنفيذه على أرض الواقع. ولتوفير أكبر ضمانات لإصلاح آمن وناجح، وعلى ضوء التجارب الناجحة للإصلاح الديمقراطي والسياسي، يتّضح ضرورة الابتعاد عن الأسلوب الثوري والجذري، وتبنّي الأسلوب السياسي السلمي التوافقي والتدرّجي.

ويجب أن يكون ذلك، في ظلّ توافر الإرادة السياسية الحقيقية لدى مختلف الفاعلين الوطنيين، بحيث يكون الإصلاح من الداخل، وبعقول وأيد وطنية، وبالتوافق الوطني الواسع بين مختلف النخب الوطنية، وبمشاركة مختلف مكوّنات الشعب، على أرضية مشروع إصلاحي وطني مشترك، يهدف إلى تكريس الشرعيتين الشعبية والديمقراطية، وإقامة نظام ديمقراطي وطني فعّال ودائم. في هذا الصدد، وجب التأكيد على ضرورة وأهمّية تدرّج الانتقال من نظم حكم الفرد إلى نظم الحكم الديمقراطي، حيث أظهرت التجارب الناجحة ضرورة وجود ما يسمى بالتوافق، أو بالتعاقد (pact) حول الانتقال إلى الديمقراطية، للوصول إلى شبه إجماع للانتقال السلس والهادئ، والتوافق حول القواسم المشتركة الديمقراطية[28].

ذلك أنّ عمليات الانتقال الديمقراطي والإصلاح الديمقراطي والسياسي الناجحة، هي التي تحدث عن طريق التعاون بين النخب الحاكمة والمعارضة، وما يتضمّنه من مواثيق واتفاق عام، واعتدال وتغيير تدريجي، ويمنح للنخب السياسية فترة زمنية للتعوّد على الترتيبات السياسية الديمقراطية الجديدة، ويعزّز استمرارها وتجذّرها[29]. ومن أهمّ التحديّات المنبثقة عن مواجهة معوّقات الانتقال الديمقراطي، هو كيفية التعامل مع المرحلة الانتقالية، والتي تتطلّب سياسات معتدلة قائمة على التوافقات والمفاوضات والمساومات والتنازلات، ولا تعني تطبيق برنامج فصيل سياسي معيّن ذي أغلبية شعبية. كما أنّ نجاح الانتقال يعود كذلك إلى قدرة الفاعلين السياسيين على حسن تسيير الوقت ومراجعة الصعوبات[30].

ودائما، بخصوص مواجهة معوّقات الانتقال الديمقراطي بصفة مشتركة، وجب أن تكون هناك خطّة مشتركة بين مختلف الفاعلين الوطنيين لتعبئة كلّ الطاقات الوطنية، في إطار الحفاظ على الدولة واحترام مؤسّساتها، مهما كانت ضعيفة، والتقيّد بالسيادة الوطنية. بالإضافة إلى ضرورة توافر شرطي الاستقرار المجتمعي والسياسي، حتى يكتب للانتقال الديمقراطي النجاح[31]. وقد سبق الإشارة إلى أهميّة ودور الدولة وحيوية مؤسّساتها في الدول النامية الساعية إلى تحقيق انتقال آمن وناجح، وأنّ هذه الدولة، لا شكّ، تحتاج إلى إعادة بنائها على أسس صحيحة، من خلال تكريس الشرعيتين الشعبية والديمقراطية. فالدولة المقصودة، في ظلّ تحدّيات العولمة، ليست الدولة الاستبدادية، بل، هي دولة قويّة، قادرة، عادلة، تطبّق الديمقراطية، وتعطي المجتمع المدني فرصة النموّ والازدهار[32].

كما أنّ هناك علاقة أساسية بين الديمقراطية وضمان السيادة الوطنية، وحماية الوطن من النفوذ الأجنبي. وعليه، وللنجاح في إقامة نموذج وطني آمن وناجح، وجب تجنّب ورفض أيّ تدخّل لفرض الإصلاح من الخارج. وأنّ الاستفادة من مدرسة الهندسة الديمقراطية والتجارب العالمية الناجحة، كما سبق ذكره، يجب أن يكون عن طريق الحوار والاقناع والاقتناع، وبما يفيد التجربة الوطنية، مع الحرص على الاستقلالية عن ما يسمّى بالمجتمع المدني العالمي، وعن استراتيجية العولمة. وإلاّ، فقد يفضي ما يمكن اعتباره تغييرا أو إصلاحا، إلى عكس ما هو مرغوب ومنشود، أي إلى فراغ مؤسّساتي، يصعب ملؤه، بما قد

يؤدّي إلى الفوضى، التي قد تخدم مشروع ما يسمى بـ "الفوضى الخلاّقة" (الهدّامة)، وبالتالي تفقد التجربة الوطنية خصوصيتها، وتندمج في براثن التبعية والهيمنة.

ب . أهمّ مضامين النموذج الوطني للإصلاح الديمقراطي والسياسي:

بالإضافة إلى ضرورة مواجهة التحدّيات المختلفة التي تعيق الإصلاح الديمقراطي والسياسي، واستكمالا لهندسة النموذج الوطني للإصلاح الديمقراطي والسياسي، وجب تحديد أهم مضامين هذا النموذج الوطني، أي معالم الإصلاحات الدستورية والقانونية والسياسية التي يجب المبادرة بها، حتى يكتب لهذا النموذج النجاح.

ويعدّ من أهمّ مضامين النموذج الوطني للإصلاح، هو إقامة عقد اجتماعي مدني سياسي جديد، قائم على الشرعيتين الشعبية والديمقراطية، وليس على الأمر الواقع. كما أنّ من أهمّ مضامين هذا العقد الجديد هو استكمال بناء الدولة وإقامة النظام السياسي الديمقراطي، بهدف إقامة نظام ديمقراطي وطني فعّال ودائم. ويتطلّب ذلك أيضا، أن يتمّ تبنيّ إصلاحات دستورية وقانونية، تقضي بالتدرّج على الاحتكار السياسي، وتعيد توزيع السلطة وتؤسّس لشراكة حقيقية بين السلطة والشعب، وتعيد بناء مؤسّسات سياسية حقيقية، لتصبح هذه الدولة، وهذا النظام السياسي، في خدمة المجتمع، وليس في خدمة نظام الحكم، وصولا إلى تكريس السيادة الحقيقية للشعب. في هذا الصدد، يقترح الدكتور " عبد الفتّاح ماضي"، للقضاء على الاحتكار السياسي، ما أسماه بتقييد سلطة الحكّام، وتعزيز المشاركة السياسية[33].

كما يجب أن تركّز الإصلاحات السياسية الأساسية، على حقوق الإنسان، لتحرير الإنسان، بالإضافة إلى منع احتكار السلطة، من خلال الفصل بين السلطات، خاصة تكريس استقلالية البرلمان والقضاء. إلى جانب تحرير الفضاءين السياسي والإعلامي، من خلال تحرير إنشاء الأحزاب ووسائل الإعلام، وفتح المنافسة السياسية والإعلامية، وحريّة تداول المعلومات، وتكريس حريّة التعبير والتنظيم

والاجتماع، وترقية المرأة، وتحرير صوت المواطنين، من خلال انتخابات حرّة ونزيهة وشفّافة، وصولا إلى التداول السلمي الحقيقي على السلطة.

ويتطلّب الأمر، أيضا، تحرير المجتمع المدني، من خلال إطلاق المبادرات التي تسمح بتشكيل المنظّمات والجمعيات والنقابات، باعتباره من أهمّ مضامين هذا النموذج، وضرورة توفير مختلف الضمانات الدستورية والقانونية و الممارساتية، التي تسمح بتشكّل ونمو طبيعي لمجتمع مدني مستقلّ ومبادر وفعّال، والذي يعتبر الأداة الرئيسية لتجسيد المشاركة السياسية الحقيقية لكلّ المجتمع، بهدف بناء مؤسّسات ديمقراطية، ومأسسة المشاركة السياسية.

ويستدعي الأمر، أيضا، القيام بتهيئة البنية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، بهدف بناء قاعدة اجتماعية صلبة داعمة لانتقال ديمقراطي سلس وناجح، خاصة في المرحلة الانتقالية الحسّاسة. ويتعلّق الأمر بجملة من الإصلاحات الثقافية لنشر ثقافة الديمقراطية والتعايش والتسامح والتعدّد، ضمن إطار خصوصيات وقيم المجتمع. إلى جانب جملة من الإصلاحات

الاجتماعية، التي تؤسّس لمجتمع متضامن ومتماسك، يتأسّس على مبادئ العدالة الاجتماعية، في ظلّ ما يمكن تسميته بالاقتصاد الاجتماعي الحرّ، أيّ اقتصاد شفّاف وتنافسي ومنتج، بهدف الخروج من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الحقيقي.

عموما، وحتى يكون النموذج الوطني للإصلاح ناجحا، وجب، بالضرورة، أن يتضمّن ما يمكن تسميته بالحدّ الأدنى الديمقراطي المقبول، حتى لا يتحوّل الاصلاح السياسي الذي تبادر به الدول النامية الغير ديمقراطية إلى هروبية أو تمييع للإصلاح السياسي الحقيقي. والمقصود هو التزام أي مشروع للإصلاح الديمقراطي والسياسي في هذه الدول بأهمّ الآليات الديمقراطية التي لا يمكن التنازل عنها في أيّ هندسة للنموذج الوطني للإصلاح.

في هذا الإطار، يمكن الاستفادة من خلاصة الدراسة العربية المحترمة –والمشار إليها سابقا – و المعنونة بـ: " المسألة الديمقراطية في الوطن العربي"، التي خلصت إلى تحديد هذا الحدّ الأدنى الديمقراطي المطلوب، وما تعلّق بالحدّ الأدنى من الإصلاحات السياسية الأساسية التي يجب التركيز عليها، وعدم التنازل عنها، تبعا للخصوصية العربية، وخصوصية التجربة العربية، وخصوصية الأوضاع العربية كذلك، وهو ما يمكن اسقاطه على الدول النامية الغير ديمقراطية، طبعا مع احترام الخصوصيات الوطنية لكلّ بلد.

ويلخّص الدكتور "غليون"، بشكل أفضل وأوضح، هذه البنية التحتية الضرورية، والحدّ الأدنى الديمقراطي المطلوب، من خلال التركيز على ثلاث آليات، التي تمثّل جماع الخبرة النظرية والتجريبية للديمقراطية، كعملية للحكم، وكإطار مؤسّسي، أي هي قاعدة ممارسة السلطة السياسية، بحسب مبادئ ثلاثة، وهي مبدأ الحرية التنظيمية والفكرية، خاصة التعددية في التنظيمات السياسية والمدنية، ومبدأ التداول السلمي على السلطة، من خلال انتخابات حرّة تنافسية، تتيح إمكانية انتقال السلطة وفقا لنتائجها، ومبدأ المساواة الذي تجسّده الدولة القانونية، وما تعلّق بمنظومة الحقوق والحريّات العامة، التي أصبح توافرها مقياسا لاحترام حقوق الإنسان [34].

خاتمة:

من خلال ما سبق، نستنتج أنّه للنجاح في تبيئة الديمقراطية، وفي هندسة الإصلاح الديمقراطي والسياسي في الدول النامية الغير ديمقراطية، وبالتالي، تحقيق الانتقال الديمقراطي الآمن والناجح، فإنّه لا يمكن أن تكون هناك عملية نقل للنموذج النمطي للهندسة الديمقراطية في الواقع المحلّي والوطني، مع الأخذ في عين الاعتبار أنّه لا توجد ديمقراطية نموذجية مثالية جاهزة، بل، هي عملية تتطلّب حتما إبداع نموذج خاص.

ويعني ذلك أساسا، النجاح في المزاوجة بين الارتكاز على الخصوصيات الوطنية، من جهة، والاستفادة من منهجية مدرسة الهندسة الديمقراطية، ومن التجارب العالمية الناجحة، في ظلّ مقاربة نقدية،

من جهة أخرى. كما يعني أيضا، التوفيق بين عدّة اعتبارات، هي الواقعية والنظرية، والخصوصية المحلية الوطنية والعالمية، والتجربة الوطنية والتجارب العالمية الناجحة القريبة من التجربة الوطنية. كما يجب أن تكون أيّ تجربة ديمقراطية، في نفس الوقت، أصيلة ومنفتحة على الآخر.

ويجدر التنبيه، إلى أنّ التمسّك بالخصوصية الوطنية، لا يعني استغلال ذلك من طرف بعض الأنظمة السياسية للبلدان النامية التي تسعى لإقامة إصلاح ديمقراطي وسياسي، للتهرّب من الإصلاح الحقيقي، أو تعطيله، أو الاكتفاء بإصلاح جزئي أو ظرفي أو تكيّفي أو تجميلي لاستمرار الأنظمة الغير ديمقراطية، بشكل شبه ديمقراطي، و لشرعنة أنظمتها السياسية، وقبولها واندماجها في النظام الدولي.

والمطلوب هو إيجاد أرضية مشتركة بين السلطات والنخب الوطنية، بمشاركة مختلف ممثلي المجتمع المدني الواسع، وكلّ مكوّنات الشعب، وتبنّي أسلوب الحوار والتشارك، للتغيير والإصلاح الديمقراطي والسياسي السلمي السلس التوافقي والتدرّجي، وصولا إلى تكريس الشرعيتين الشعبية والديمقراطية، وإقامة نظام ديمقراطي وطني فعّال ومستدام.

كما يتطلّب الأمر، فتح حوار جدّي وعميق وحرّ، مع رواد مدرسة الهندسة الديمقراطية، والاستفادة من التجارب العالمية الناجحة، في ظلّ احترام الاستقلال والسيادة الوطنيتين، وتبنّي الخطط والأساليب العلمية والواقعية، لتجاوز مختلف معوّقات الانتقال الديمقراطي الآمن والناجح، مع التقيّد بالحدّ الأدنى الديمقراطي المطلوب، والذي هو جماع الخبرة النظرية والتجريبية للديمقراطية، كعملية للحكم، وكإطار مؤسّسي.

التهميش:

[1]. حميد عبد الرحمان حسن،" علم السياسة وأزمة ما بعد الحداثة: نحو بديل حضاري، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث، العدد 23، (1431 هـ، 2010 م)، ص148.

[2] . باسم الطويسي،" اتجاهات الإصلاح السياسي من منظور ما بعد الحداثة"، جريدة الغدّ الأردنية، ليوم 2005/07/04.

[3] . حسن بن كادي، تأثيرات عولمة ما بعد الحداثة في حقل التنمية السياسية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 13، (جوان 2015)، ص ص 77 و79.

[4] . علي خليفة الكواري، نحو مفهوم جامع يعزّز الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية، محاضرة قدّمت في نادي العروبة بالمنامة، بتاريخ 26 / 2/ 2008، ص11.

[5] . محمّد مالكي وآخرون، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخّر العرب؟، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 27.

[6] . امحند برقوق، الهندسة السياسية: مقاربة إبستيمولوجية، موقع سياسة الالكتروني،2011/4/30، شوهد في2012/4/16، أنظر:. http: //www.Politic.ar.com .

[7] . محمّد بالروين، من مفهوم الهندسة السياسية، الموقع الالكتروني المهندس، شوهد في2014/09/10. انظر: http://www.almohandes.org.

[8] . عبد الفتّاح ماضي، كيف نضع دستورا عربيا ديمقراطيا؟، الموقع الرسمي للجماعة العربية للديمقراطية، شوهد يوم 3 نوفمبر 2013، المصدر: الجزيرة نت، أنظر: .http//www. Arabsfordemocracy.org.

[9] . برقوق، الديمقراطية ...والمنظور الأمريكي، من محاضرات مادة حقوق الإنسان والمشاركة السياسية، موجهة لطلبة الماجستير، قسم تنظيمات إدارية وسياسية، كليّة العلوم السياسية والإعلام، بن عكنون، الجزائر، 2005/2004.ص ص2 و3.

[10] . برقوق، الكوننة القيمية وهندسة عالم ما بعد الحداثة، موقع سياسة الالكتروني،2011/4/29، شوهد في2012/4/16، أنظر:. http: //www.Politic.ar.com .

[11] . برقوق، الهندسة السياسية، من مطبوعة خاصة بمادة النظم السياسية المقارنة، موجّهة لطلبة الماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بن عكنون، الجزائر، 2009/2008، ص 62.

[12] . برقوق، الرشادة السياسية: مقاربة معرفية، موقع سياسة الالكتروني،2011/4/28، شوهد في2012/4/16، أنظر:. http: //www.Politic.ar.com.

[13] . برقوق، الهندسة السياسية، ص 63.

[14] - Davis, Consulting، Stratégie et Ingénierie en Démocratie ،site Davis Democratic engineering consulting, vu le 28/11/2014.

[15] . بيتهام دايفيد وآخرون، تقييم نوعية الديمقراطية –دليل إرشادي، (ستوكهولم: المؤسّسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2010)، ص 338.

[16] . المرجع نفسه، ص 8.

[17] . المؤسّسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الديمقراطية في العالم العربي، (بيروت: تقرير صادر عن المؤسّسة بالتعاون مع شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND) ،2004)، ص 23.

[18] . هوارد ج وايارد، المجتمع المدني . النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث، ترجمة ليلى زيدان، ط1، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2007)، ص6.

[19] . برقوق،" العرب...والمنطق الديمقراطي"، ورقة مقدّمة ضمن محاضرات مقياس: حقوق الإنسان والمشاركة السياسية، موجّهة لطلبة الماجستير للعلوم السياسية، قسم تنظيمات إدارية وسياسية، كليّة العلوم السياسية والإعلامية، بن عكنون، الجزائر، 2004 /2005، ص3.

[20] . مجموعة من الباحثين العرب، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، تحرير كمال المنوفي ومحمّد يوسف الصواني، ط1، (طرابلس: المركز العالمي لدراسة وأبحاث الكتاب الأخضر ليبيا،2006)، ص ص 653و663.

[21] . اسماعيل قصيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بالتعاون مع مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، 2009)، ص30.

[22] . برقوق، "عولمة حقوق الإنسان والهندسة السياسية، ورقة مقدّمة ضمن محاضرات مقياس: حقوق الإنسان والمشاركة السياسية، ص ص 3 و6.

[23] . برقوق، الهندسة السياسية مقاربة إبيستيمولوجية، ص 4.

[24] . المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الديمقراطية في التطوير والتنمية: مشاورات عالمية حول دور الاتحاد الأوروبي في بناء الديمقراطية، ترجمة شركة توريو ديزاين، (ستوكهولم: تقرير من إعداد المؤسّسة الدولية " أيديا"، بدعم من وزارة الخارجية السويدية، 2009) ص ص 29 و41.

[25] . مجموعة من الباحثين العرب، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، ص 672.

[26] . علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان/أفريل 2000)، ص4.

[27] . قيرة وآخرون، ص 31.

[28] . عبد الفتاح ماضي، كيف تنتقل نظم الحكم إلى الديمقراطية، مجلة الديمقراطية، مجموعة الأهرام المصرية، 2012/11/10، ص ص1 و2.

[29] . مجموعة من الباحثين العرب، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، ص ص 99و100.

[30] - Hayat, Larbi, La tentative de démocratisation en Algérie ; Utopie ou Réalité – l'Espagne un modèle exemplaire. Site de l'université, paris8. 2005. Vu le 10/10/2015.

[31] . علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، (بيروت: سلسلة المستقبل العربي (19)، مركز دراسات الوحدة العربية، مايو 2002)، ص ص 110 و111.

[32] . عبد الغفّار شكر، أثر السلطوية على المجتمع المدني- الجزء الثاني ، كوبنهاغن: مجلة الحوار المتمدّن، العدد 1027، بتاريخ 2004/11/24، شوهد في 2013/11/07.

[33] . عبد الفتّاح ماضي، في بناء النظم الديمقراطية العربية، موقع الجزيرة نت، (الدوحة: مقالات رأي/الأربعاء 28 أيلول/ سبتمبر 2011)، شوهد في 2014/04/13، أنظر:. **http**: //**www**.**aljazera**.**net**.

[34] . الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ص ص 241 و242.